جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وعوائق نشاطها	
الإسم واللقب	بن عبد العزيز سفيان	بن عبد العزيز سمير
المؤهل العلمي	دكتوراه	-
الوظيفة	أستاذ محاضر أ	أستاذ مساعد أ
التخصص	-	-
المؤسسة	جامعة بشار	جامعة بشار
ملاحظات	عضو مخبر وعضو لجنة تحرير مجلة البشائر الاقتصادية	عضو مخبر وعضو لجنة تحرير مجلة المؤشر الاقتصادية

"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وعوائق نشاطها "

ملخص الدراسة:

لقد باتت عملية تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة بمثابة إحدى الرهانات الأساسية التي تحاول العديد من دول العالم ايلائها الأهمية الكبيرة لما في ذلك من دور ايجابي يبعث على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدول على غرار الجزائر، إذ اتجهت الدولة مؤخرا إلى إعطاء الأولوية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع الحس المقاولاتي للشباب الراغب في العمل خاصة خريجي الجامعات والمدارس العليا إلا أن هذا الإنشاء يصطدم بمجموعة من العراقيل تقف عائقا أمامه مما استوجب الانتقال ويخطى متسارعة للبحث عن حلول تسهل عملية تمويل هذه المؤسسات خاصة وأنها ركيزة أساسية للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري خصوصا في ظل الترقب المحتمل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

فمن خلال ما سبق أعلاه تسعى هذه الدراسة إلى تأصيل مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تبيان عوائق ومشاكل إنشائها بالإضافة إلى مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر لتختتم بتوصيات ونتائج تتجسد في فرص انجازها وتطويرها.

الكلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدعم، التمويل، البنوك، التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study seeks to equip the various concepts by small and medium-sized enterprises, and to identify the obstacles and problems its establishment as well as to the extent of their contribution to the economic development in Algeria concluding recommendations reflected in the results of completed and development opportunities.

Key Words: small- and medium-sized enterprises, support, finance, banking, competitiveness, Algerian economy.

مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا بسبب أهميتها، وتعدد الأطراف المهتمة بها، بحيث أصبحت تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية للبلدان من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة، وكذا تحولها إلى مولد منتجات جديدة، ومحرك لسيرورة جديدة من خلق الوظائف والأرباح والإيرادات، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة نتيجة لما برز من تطورات إقليمية ودولية، وما شهدته الأسواق المحلية والعالمية مؤخرا من تعاظم في المنافسة التجارية، وجب الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات من أجل إسهامها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وعليه وبناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال الرئيس التالي:

" **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وفيما تبرز أهم مشاكلها وعوائق تمويلها ؟**"

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان ذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما تهدف إلى:

- بيان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف تصنيفاتها.
- الإشارة إلى مختلف العوائق التي تحد من نشاطها وسبل تجاوزها.
- إبراز واقعها وتطورها في الجزائر ومدى خلقها لمناصب الشغل و القيمة المضافة لها في الاقتصاد الجزائري.
- كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها ستمثل حلقة من الحلقات التي ستتناول إحدى الموضوعات شديدة الأهمية في هذا الملتقى الذي يعد موضوعه حديث المنظمات والملتقيات على المستوى العالمي خاصة في بيئة اقتصادية جزائرية يسودها التغير المستمر خصوصا في ظل الاحتمال المرتقب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الثالثة التالية:

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1. المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشكل تحديد مفهوم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة جوهر الاختلاف بين اقتصاديات الدول، إذ أنه بات في الحكم

المؤكد أن كلمة " صغيرة " و"متوسطة" هي كلمات لها نسبية تختلف من دولة إلى أخرى و من قطاع إلى آخر في ذات الدول.

1.1. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة: تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض رأس مالها وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخدمات المتوفرة محليا وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة لها.

تعاريف حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:"حسب قانون المؤسسة المصغرة والمتوسطة لسنة 1953عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى و تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.[1]

اليابان: اعتمدت المؤسسة اليابان في تعار يفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963 على معيار رأس المال و اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300.[2]

بلدان شرق آسيا: تعتمد بلدان شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة نهائية أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول، ويكون كالتالي:

- من 1 إلى 9 عمال: مؤسسة عائلية حرفية.
- من 10 إلى 49: عامل: مؤسسة صغيرة.
- من 50 إلى 99 عامل: مؤسسة متوسطة.
- من 100 عامل فأكثر: مؤسسة كبيرة.[3]

الاتحاد الأوروبي : استنادا إلى تصريح مجلس الاتحاد الأوروبي لا يمكنه إعطاء تعريف عام للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، لأن مفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمالها لا يتجاوز 500عامل.[4]

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

قامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من تعريف الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال القانون 01- 18الصادر في 12 ديسمبر2001 والذي يتضمن قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها:" المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أو لا تتجاوز المجموع السنوي 100 مليون دينار. أما المؤسسة المتوسطة فهي : "المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250عاملا وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار، أو يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار".[5]

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

المؤسسة / المعايير	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	01إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	10إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 18/01المؤرخ في 12/12/2001،الجزائر.

2.1. خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، ويمكن إبراز هذه الخصائص كالتالي:[6]

- **الجمع بين الإدارة و الملكية:** حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع بالاستقلال في الإدارة و قضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة عشر ساعة يوميا.
- **صغر حجم رأس المال** :نسبيا نظرا لصغر حجم المشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة ، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه ولانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية، والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته .
- **تقديم السلع و الخدمات:** التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.
- **ارتفاع قدرتها على الابتكار:** وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.
- **الإمعان في التخصص:** والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المستغلة فيها .
- **لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة:** مما يقلل من كلفة التدريب و التأهيل للموارد البشرية و بالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات.
- **محدودية الانتشار الجغرافي:** إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.[7]
- **نظام معلوماتي غير معقد** : يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسة.
- **هيكل تنظيمي بسيط:** يعتمد على مستوى إشراف محدود حتى أن وظيفة واحدة يمكن أن تكون مقام عدد من الوظائف.

3.1. تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكننا نقتصر في عملنا هذا على ثلاثة معايير تعتبر الأهم في عملية التصنيف وهي المعيار القانوني، المعيار الاقتصادي، ومعيار طبيعة تنظيم العمل.

1.3.1. التصنيف حسب المعيار القانوني: تقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار كغيرها من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة.

أولا- المؤسسات الخاصة:

المؤسسات التابعة للقطاع الخاص هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتخذ عدة أشكال:

1- المؤسسات الفردية: تنشأ هذه الأخيرة عندما يقوم شخص، يعتبر صاحب العمل ، بجمع عوامل الإنتاج ويقوم بعمل الإدارة و التنظيم ، وتأخذ أشكالا متباينة من مؤسسات صناعية إلى وحدات حرفية، تجارية ، فنادق ويكون عدد العاملين بها كبيرا وتعتبر المنشأة الفردية من أعلى المشروعات من حيث معدلات المخاطر.

2- مؤسسات الشركات: في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير ورأس المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال.

ثانيا- المؤسسات العامة:

وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام (أي تعود ملكيتها للدولة) ويمكن تقسيمها إلى:

1 - المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية: تنشأ من قبل الولاية أو البلدية أو معا وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة وتنشط في النقل ، البناء، الخدمات العامة.

2- المؤسسات النصف عمومية: تضم الطرفين الدولة (ممثلة في وزارة أو مؤسسة عمومية) والقطاع الخاص من جهة أخرى.

2.3.1. التصنيف حسب المعيار الاقتصادي: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كما يلي:

أولا- مؤسسات فلاحية: تضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف فروعها و نشاطاتها مثل تربية المواشي و النشاطات المتعلقة بالأرض و الموارد الطبيعية .

ثانيا- مؤسسات صناعية: وهي التي تقوم بإنتاج سلع جديدة انطلاقا من المواد و اللوازم المختلفة القابلة للاستهلاك التي تتحصل عليها من الغير أو حتى تستخلصها من الطبيعة.

ثالثا- مؤسسات خدماتية: وتشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في النوعين السابقين مثل المؤسسات الحرفية، النقل بمختلف فروعه، الصحة وغيرها.[8]

3.3.1. التصنيف حسب طبيعة العمل: من خلال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل يمكن أن نميز بين نوعين من المؤسسات، مؤسسات مصنعة وأخرى غير مصنعة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل

	الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام المنزلي	صناعة الورشة	نظام المصنع	
	الإنتاج المتخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه متنقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
الصنف	1	2	3	4	5	6	7

Source: Taly etr .morse la petite industrie moderne et le developpment, T1, p23.

4.1. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أهداف منها:[9]

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- ✓ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.
- ✓ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بعد تقليص العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- ✓ استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- ✓ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- ✓ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

2. المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع الإدراك المتزايد لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاولت الجزائر تنمية هذا القطاع كغيرها من الدول النامية لمسايرة الاقتصاد العالمي من خلال تبني عدة برامج تطويرية، مما أدى إلى تزايد هذا النوع من المؤسسات، إلا أنه مازال يعاني من الكثير من المشاكل التي تعيق عملها و تحد من إمكانية انطلاقها.

1.2. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداءً من سنة 2000 ، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى. فهذه الزيادة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها ما بين2001 -2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.[10]

الجدول رقم (03) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة2001-2010 .

الوحدة: بالأرقام.

طبيعة المؤسسة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	179893	189552	207949	225842	245842	269806	293946	392013	408155	606737
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666	625	598	560
المؤسسة التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	162085	–
المجموع	245348	261853	288587	312959	342788	376767	410959	519526	570839	607297

Source: Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011, P07.

الشكل رقم (01) :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة2001-2010

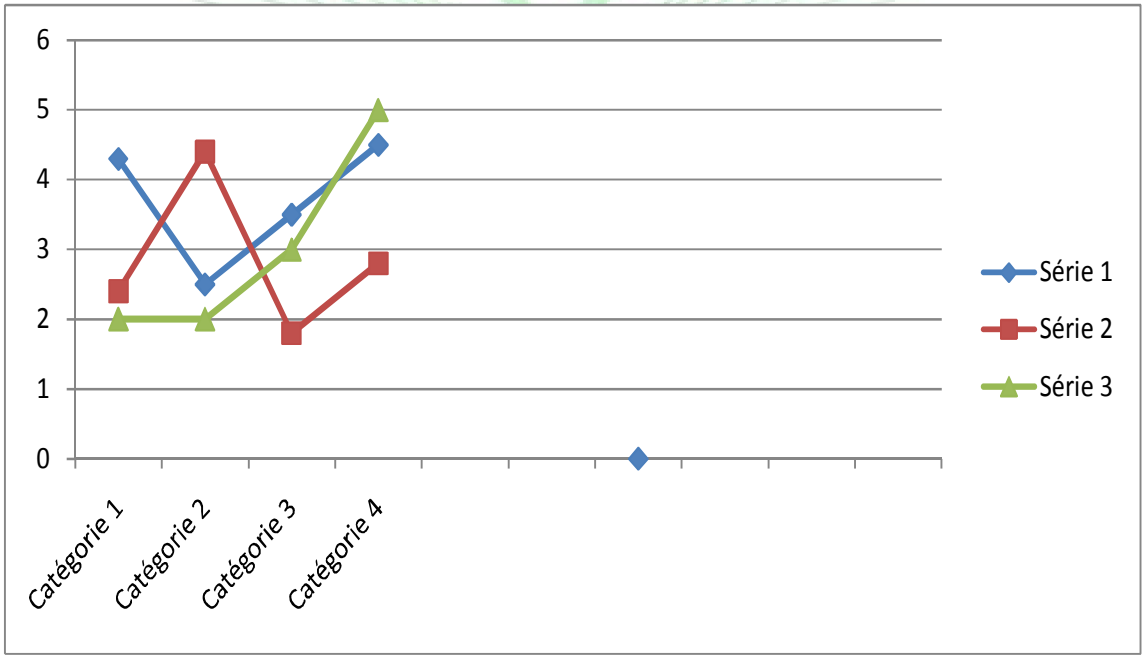

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (03).

فبالنظر للجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عند نهاية سنة 2010 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء 426.844 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2001 يقدر ب 179.893 مؤسسة. والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر ب 218 مؤسسة خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة. أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 64.677 مؤسسة خلال عام 2001 إلى 162.085 مؤسسة في نهاية عام 2009 وبداية سنة 2010.

2.2. المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة عوائق تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال .وهي معطيات خارج المؤسسة كالجانب التمويلي وجانب التكنولوجي، إضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية.

1.2.2.صعوبة الحصول على التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية: [11]

- ✓ غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛
- ✓ غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛
- ✓ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض؛
- ✓ مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تمركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة.

2.2.2. مشكلة نقص المعلومات:

يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد و السلع ومستلزمات الإنتاج، و كذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية ، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية قوانين العمل وغيرها.

3.2.2. صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ببعض العوائق. على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تطوير ذلك النوع من المؤسسات (المشاريع الاستثمارية) ، فالإشكال يبقى قائما في الجانب

البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة.

فتعتبر الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، فالتقدم الذي بلغته المجتمعات الغربية يرجع في جانب مهم منه إلى قوة إدارتها ذات الأسس العلمية والموضوعية، كما أن الانتكاسة التي صاحبت أغلب خطط التنمية. في بعض الدول النامية منها العربية مردها سوء التسيير الناتج عن ضعف إدارتها وبيروقراطيتها الجامدة.

وما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعـاملات وانعدام الحيوية،وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل كلها ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار ،وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع المحلية منها أو الأجنبية.

4.2.2. صعوبة الحصول على التكنولوجيا:

شأنها في ذلك شأن المورد البشري وذلك لقلة مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى . وهو ما لا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.[12]

5.2.2. غياب سياسة تكوين اليد العاملة: تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين العاملين في المؤسسات الخاصة في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة، وفي تكوين العمال والمسيرين، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات[13]. إضافة إلى نشوء مشاكل تسويقية، ناتجة عن نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين.

3.2. برامج تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل إنعاش وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت الجزائر في إطار التعاون الخارجي من عديد من البرامج أهمها: برنامج **ميدا** 1 و**ميدا** 2*، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية،التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات شركة مع كل من ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، تركيا، وكوريا الجنوبية، كما تبنت عدَّة برامج وطنية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004،2009، والمخطط الخماسي 2010، 2014، كما أنشأت الجزائر عدَّة هياكل وآلياتهم، إذ قامت بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 وبعض الهيئات الحكومية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI، صندوق ضمان القروض FGAR، الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر ANGEM، بورصات المقاولة والشراكة إذ توجد حالياً أربع بورصات جهوية في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، غرد اية، بالإضافة إلى عملة من البدائل المستحدثة كشركات القرض الإيجاري (الشركة العربية للقرض الإيجاري، الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات SALEM، شركة قرض الإيجار السعودية ASL) شركة رأس المال المخاطر (شركة SOFINANCE وشركة FINALER)، شركة الجزائر للاستثمار ،وفي إطار برنامج ميدا، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتعاون الثنائي الألماني GIZ،

استفادت الجزائر من حصة مالية موجهة لإنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسجيل، حاضنات لأعمال وذلك خلال سنة 2003، كآليات مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال المراحل الأولى.

ولقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعناية خاصة تتمثل في الأغلفة المالية المعتبرة للتنمية في إطار تنفيذ البرنامج التنموي الذي أسفر عنها ما لا يقل عن 200 ألف مؤسسة صغيرة، وهذا المعدل مرشح للارتفاع سنوياً .[14]

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إنَّ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية ناتج من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة وكذا الناتج الداخل الخام، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاد الجزائري.

1.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك ومن بينها برنامج الخوصصة والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بـ 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن مؤسسات العمومية إلى مؤسسات الخاصة التي أثرت بشكل كبير على انخفاض معدل البطالة أين وصل في نهاية سنة 2006 إلى 12,6% [15] وسجل في سنة 2010 نسبة 10%. [16]

الجدول رقم(04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
مناصب العمل المصرح بها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	719270	735705	1122129	1285859	1415079
نسـبة من إجمالي مناصب العمل	11,61%	12,51%	13,50%	15,47%	17,03%

المصدر: نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات البطالة، ملتقى بعنوان دور مؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية بالجزائر، بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص615.

الشكل رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل

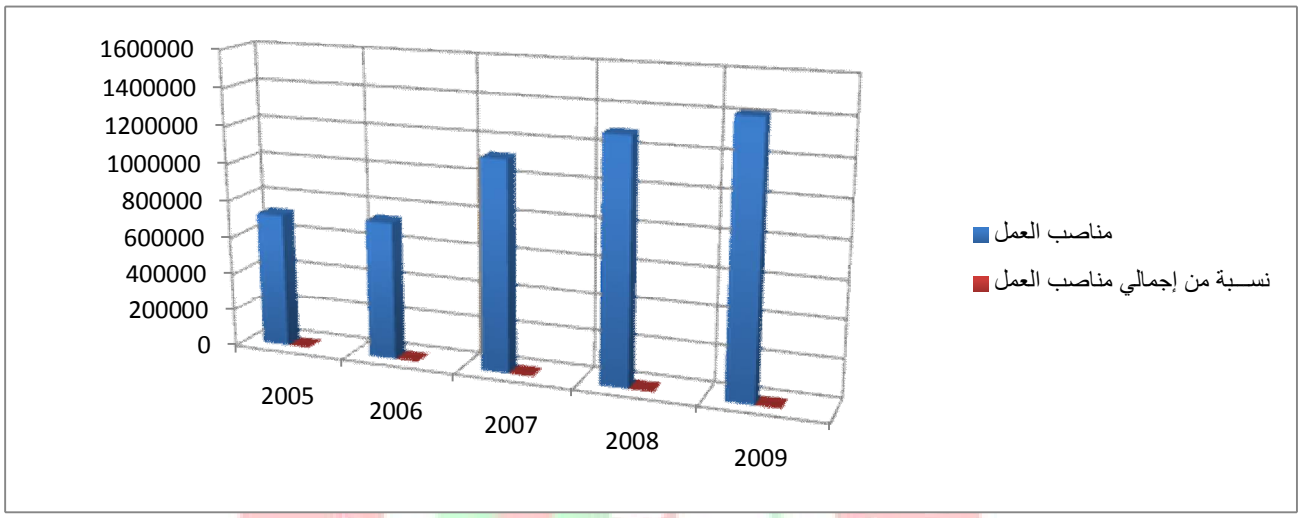

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول(04).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل، حيث بعدما كان إجمالي مناصب العمل التي توفرها هو 719270 سنة 2005 نسبة 11.61% من إجمالي مناصب العمل، تشهد زيادة سنة 2006 لتصبح 735705 أي بنسبة 12.5 % من إجمالي مناصب العمل.

انطلاقا من سنة 2007 تشهد هذه المؤسسات زيادة بنسبة أكبر نوعا ما، ففي سنة 2007 قدرت بـ 1122129 منصب أي بنسبة زيادة (13.50 %)، و 1285859 بنسبة (15.47 %) سنة 2008 ثم 1415073 منصب أي بنسبة (17.03 %) سنة 2009.

2.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة

يبين كل من الجدول و الشكل أدناه مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة وتطوراتها خلال الفترة(2005-2008):

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة(2005-2008)

	2005	2006	2007	2008
القيمة المضافة	2607,1	3115,9	3406,94	3781,94

المصدر: نور الدين جودي، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص618.

الشكل رقم (03): يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة

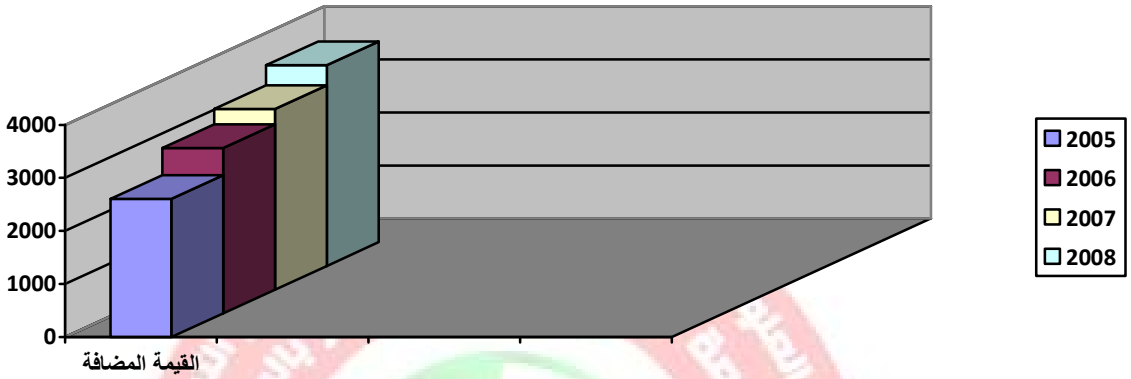

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول(05).

لقد عرفت مساهمة القطاع في خلق القيمة المضافة ارتفاع مستمرا بنسب جد معتبرة، فقد بلغت قيمة المساهمة 3115.9 مليار دينار سنة 2006 بعدما كانت 2607.1 مليار دينار سنة 2005، بينما بلغت مساهمة القطاع 3206.94 مليار دينار سنة 2007، أما سنة 2008 فقد وصلت قيمة المساهمة 3781.94 مليار دينار. عرفت القيمة المضافة على أنها المؤشر الأساسي لخلق الثروة التي يحققها القطاع بشكل عام.

3.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام

إن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، حيث قدرت نسبة مساهمته سنة 2000 بـ % 74,8 ثم ارتفعت في سنة 2006 إلى 79,56% وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر ب 2740,06 مليار دج، ليعرف نموًا سنة 2008 بنسبة 83,8% وهي تتوزع في النشاط الفلاحي والتجارة والبناء والخدمات .وتزامنا مع ذلك التزايد، سجلت نسبة مساهمة القطاع العام انخفاض حيث كانت تقدر سنة 2002 ب 32,1% لتنخفض سنة 2008إلى 16,2% وهذا ما يؤكد على ضرورة أهمية الاهتمام بهذه المؤسسات حتى لا تؤول إلى الزوال.

إضافة لذلك فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام تساهم في المتوسط بنسبة % 48 من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قريبة جدًا من النسب المحققة في الدول المتقدمة.[17]

خاتمة الدراسة:

في ختام هذه الدراسة وبعد استعراض مختلف التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخصائص التي تتميز بها وتوضيح معايير تصنيفها في المحور الأول، وكذا التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال ذكر بعض المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع وإعلان عن برامج الدعم والتطوير التي حظي بها هذا القطاع في المحور الثاني منها، ثم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الناتج الخام وخلق القيمة المضافة والتقليل من معدل البطالة في المحور الأخير. يمكن استخلاص أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يواجه التحديات المتمثلة في التغيرات التي تفرضها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تتلخص في ظاهرة العولمة الاقتصادية التي أدت إلى فقد العديد من الفرص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبح من الصعب على هذه الأخيرة منافسة المنتجات

الأجنبية وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية ايلائها المزيد من الاهتمام وهو ما تقترحه الدراسة في التوصيات والنتائج التالية:

- ضرورة تدعيم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتزام المسيرين والعاملين بذلك لغرض تكييفها مع متطلبات المنافسة الدولية.
- تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا للخصائص التي تتميز بها مقارنة مع المؤسسات الكبرى مما يستدعي الاهتمام الجدي بها؛
- ضرورة تأهيل وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأطير نشاطها من أجل رفع مساهمتها في جهود التنمية وترقية التجارة الخارجية للجزائر خارج المحروقات وإتاحة الفرصة لها للقيام بدور أكبر وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.
- العمل على الرفع من الحس المؤسسي والمقاولاتي وبضرورة وبأهمية البحث والتطوير واعتماد الإدارة العلمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة حتمية في عصر العولمة.
- ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصدرين لتقديم منتوج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وترقية الصناعة الجزائرية.
- ضرورة التعاون مع المصدر في القطاع الخاص من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.
- لابد من وضع نظام فعال لجمع و تحليل و نشر المعلومات الاقتصادية ضروري لبروز وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نمو الصناعة الجزائرية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع، الإحالات والهوامش:

[1] مروة أحمد، نسيم برهم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتوثيق و التوريدات ، الأردن، 2007، ص286.

[2] ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر،1998، ص ص72_73.

[3] صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1953، ص14.

[4] إلياس بن ساحي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ،2006، ص 398.

[5] **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 01/18المؤرخ** في 12/12/2001، الجزائر.

[6] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى**، المؤسسة الجامعية، بيروت،2007 ، ص 84_85.

[7] Hocine Rahim, **Management des savoirs et stratégies d'innovation dans les PME algériennes**, économie et management, N° 03 mars 2004, p 235.

[8] خنيش فتيحة، بابا عربي رحيمة، **فعالية سياسة التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة التخرج ، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة ورقلة، 2008، ص 15.

[9] هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، طبعة الأولى، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص 192.

[10] قدي عبد المجيد، كساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتنمية الاقتصادية بالجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 18 و 19 أفريل 2012.

[11] شريف غياط، محمد بوقموم، **مرجع سبق ذكره**، ص127-144.

[12] عماري عمار، مداخلة بعنوان " **بعض الملاحظات عن واقع الإدارة العمومية في الجزائر وسبل إصلاحها للاندماج إيجابيا في الحركية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي الأول **:**أهمية الشفافية في نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، الأوراسي (الجزائر) 2003 ، ص2 .

[13] بابا عبد القادر، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل2006 .

* قدم الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج **ميدا** مبلغ 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يدعى بـ (**ميدا** 1) بالنسبة للفترة (1995-1999)، منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال بخطر تسير من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، وبرنامج أخر (**ميدا** 2) من سنة (2000-2006).

[14] بريبش السعيد، طيب سارة، **دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 18 و 19 أفريل 2012.

[15] Nations Unies,comission Economique pour l'arfrique , bureau pour l'arfrique.

[16] التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات سنة 2010.

[17] قدي عبد المجيد، كساب أمينة، نفس المرجع السابق.